Al-Farouk journal of sciences
Volume (2), Issue (3) (JUNE, 2026)
ISSN: 3135-2359

مجلة الفاروق للعلوم
المجلد (2) العدد 3 يونيو 2026
ردمد: 3135-2359

الآثار الاقتصادية لسياسة رفع الدعم عن المحروقات في ليبيا خلال الفترة (2006 -2025)

عماد مصطفي علي عمار انعيمة احمد محمد شهيده
كلية الاقتصاد العجيلات جامعة الزاوية

The Economic Effects of Fuel Subsidy Removal in Libya during the Period (2006-2025)

Dr. Emad Mustafa Ali Ammar, Dr. Naeema Ahmed Mohamed Shaheeda
Faculty of Economics, Ajilat, University of Zawiya
n.shaheedah@zu.edu.ly
e.amar@zu.edu.ly
Orcid:0009-0009-3474-0326

تاريخ الاستلام: 2026/04/20 تاريخ المراجعة 05/20/ 2026 تاريخ القبول:2026/06/07- تاريخ النشر: 06/22/ 2026

الملخص

يستهدف البحث التعرف على الآثار الاقتصادية لسياسة رفع الدعم عن المحروقات في ليبيا خلال الفترة (2006 – 2023) واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود تأثير ذي دلالة إحصائية لرفع الدعم عن المحروقات في ليبيا على كلا من معدل نمو إجمالي الناتج المحلي ومعدل التضخم ومعدل البطالة عند مستوى 0.05 وأوصت الدراسة بضرورة إجراء المزيد من الدراسات والأبحاث التي يمكن من خلالها دراسة الآثار الاقتصادية لسياسة رفع دعم المحروقات للتعرف على الآثار الإيجابية والسلبية لهذه السياسة والعمل على زيادة قدرة السلطات الليبية على مواجهة تهريب الوقود من خلال توفير كافة الإمكانيات والاحتياجات التي تساهم في تحقيق ذلك وضرورة وضع اليات يمكن من خلالها تحويل الدعم من عيني إلى نقدي وضمان وصوله الي مستحقيه

الكلمات الدلالية: سياسة رفع دعم المحروقات – الآثار الاقتصادية – ليبيا

Abstract

The research aims to identify the economic effects of the fuel subsidy lifting policy in Libya during the period (2006-2023). The study used the descriptive analytical approach and concluded that there is no statistically significant effect of lifting fuel subsidies in Libya on both the GDP growth rate and the inflation rate and unemployment rate. The study recommended the need to conduct more studies and research through which the economic effects of the fuel subsidy lifting policy can be studied and work to increase the ability of the Libyan authorities to confront fuel smuggling and the need to develop mechanisms through which support can be converted from in-kind to cash and ensure that it reaches those entitled to it.

Keywords: Fuel subsidy lifting policy - economic effects – Libya

مقدمة:

يعتبر الدعم أحد الموضوعات التي تمس الوضع الاقتصادي للدولة، فهو أحد السياسات الاقتصادية المتبعة لتحقيق العدالة الاجتماعية والحد من معدلات الفقر، وتخفيف نفقات المعيشة، كما تساهم سياسة الدعم في إعادة توزيع الدخل القومي والنهوض بالطبقات الفقيرة، والجدير بالذكر أن الدعم حقاً أصيلاً للفقراء وليس هبة لهم ، وفى عام 2011 دارت الاحداث السياسية التي وقعت في ليبيا والتي أدت إلى وجود سلبيات اقتصادية خاصة في الناتج المحلي الاجمالي وخاصة أن ليبيا تعتمد بشكل رئيسي على انتاج وتصدير النفط والغاز الطبيعي في مقابل استيراد ما تحتاجه من سلع وخدمات ، ولا يزال الدعم يفتقر إلى التنوع، مع وجود قطاع عام كبير، كما شكل قطاع المحروقات 60٪ من إجمالي الناتج المحلي، 94٪ من الصادرات، 97٪ من الإيرادات الحكومية وذلك في عام 2023 ولا يزال القطاع الخاص غير متطور لكنه يتمتع بإمكانات كبيرة للنمو، ويعمل به حاليا نحو 14٪ من القوى العاملة[1].

شهدت ليبيا توقفاً شبه شامل لبرامج التنمية الاقتصادية، مقترناً بانسحاب معظم الشركات الأجنبية نتيجة للاضطرابات السياسية والأمنية التي عصفت بالبلاد، مما أفرز عجزاً مزمناً في الموازنة العامة، واستنزافاً حاداً لاحتياطيات البلاد من النقد الأجنبي ، وقد انعكست هذه التداعيات على استقرار العملة الوطنية، حيث فقد الدينار الليبي نحو سبعة إلى ثمانية أضعاف قيمته أمام العملات الأجنبية، وهو ما أدى بدوره إلى موجات تضخمية متلاحقة ، إذ ارتفع معدل التضخم من −2.2% عام 2019 إلى 1.4% في عام 2020، وصولاً إلى 2.8% في عام 2021 ، واستمر هذا التصاعد خلال عام 2022، مسجلاً 5.7% في مارس من ذلك العام مقارنة بالفترة ذاتها من العام السابق.

وفي هذا السياق أشار تقرير «آفاق الاقتصاد العربي 2024[2]» إلى أن معدل التضخم قد بلغ 3% خلال عام 2024، واتجه نحو انخفاض طفيف إلى 2.9% في عام 2025 مستقراً عند 2.7% في عام 2026 وعلى الرغم من هذه المؤشرات، يؤكد صندوق النقد العربي أن آفاق النمو الاقتصادي الليبي تظل محفوفة بعدم اليقين، ورهينة بتحقيق استقرار سياسي ملموس واستدامة في معدلات إنتاج النفط ،وتأسيساً على ما تقدم، تبرز ضرورة ملحة لإجراء دراسة تحليلية معمقة لهذه الظاهرة الاقتصادية بهدف تقديم نتائج وتوصيات عملية تساهم في معالجة الاختلالات الهيكلية، والحد من التبعيات الاقتصادية السلبية، وضمان استدامة الاستقرار المالي في المستقبل الليبي.

مشكلة البحث:

يعد موضوع دعم المحروقات من المواضيع الاقتصادية والسياسية الهامة على مستوى الدولة والذى يشغل الرأي العام الليبي في الوقت الحاضر، وخاصة بعد صدور قرار رقم 7 لسنة 2021 م بشأن تشكيل لجنة وزارية لوضع مقترح رفع الدعم عن المحروقات واستبداله بالدعم النقدي، الصادر عن رئيس مجلس الوزراء لحكومة الوحدة الوطنية بتاريخ 20 – مارس – 2021م، نظراً لما ينتج عنه اثار اقتصادية حول استفادة الطبقات الغنية بهذا الدعم ، إلا أنه بالرغم من ذلك قد يترتب عن الدعم مجموعة من السلبيات والمشاكل المالية والاقتصادية منها على سبيل المثال رفع معدلات التضخم بنسبة 2.3 % عام

---

[1] https://www.albankaldawli.org/ar/country/libya/overview2023

[2] 2–صندوق النقد العربي: 2024 تقرير عن " آفاق الاقتصاد العربي" : التطورات والتوقعات الاقتصادية في الدول العربية، ص. 45

2023 على أساس سنوي بسبب الارتفاع في أسعار المحروقات بجانب المشاكل المالية والاقتصادية والسياسية والأمنية للدولة. [3].

كما تسعى الدول إلى دعم أسعار الوقود والحد من ارتفاعها لتخفيف من عبء أسعار الوقود على كاهل المجتمع وخاصة ذوي الدخول المحدودة، وفي هذا الإطار توجد وجهتان نظر منهم ما هو مؤيد ومنهم ما هو معارض لرفع الدعم عن المحروقات ، فالأولى تؤكد أن دعم أسعار الطاقة والوقود ضروري لدعم الشرائح محدودة الدخل، إلا أن ارتفاع أسعار الطاقة والوقود سينعكس بالضرورة على أسعار النقل وبالتالي على ما يستخدمه الفقراء من سلع وخدمات، وذلك لآن قطاع النقل يستهلك تقريبا الطاقة، وتذهب وجهة النظر الأخرى إلى أن ثلثي الطلب على النسبة الأكبر من دعم الطاقة تذهب أساسا إلى الأغنياء، ومن خلال تجارب الدول بشكل عام وليبيا بشكل خاص في موضوع سياسة رفع الدعم عن المحروقات فإن لهذه السياسة مجموعة من الإيجابيات والسلبيات، ومن هذا المنطلق جاءت الحاجة إلى إعداد بحث شامل للوضع الاقتصادي للدولة ومستوى المعيشة لدى المواطن الليبي، والبد أن نعطي مصلحة المواطن وقدرته الشرائية الأولوية في هذا الموضوع، كما يجب أن يكون الهدف الرئيسي من هذا البحث هو تحسين مستوى المعيشة للمواطن ومعالجة بعض التشوهات الاقتصادية التي تعاني منها الدولة الليبية من خلال الوقوف على أهم السلبيات والإيجابيات المتوقعة عند تطبيق سياسة رفع الدعم على المحروقات، ومن هذا المنطلق يمكن أن نصيغ السؤال الرئيسي لمشكلة البحث على النحو التالي: "**ماهي الآثار الاقتصادية لسياسة رفع الدعم عن المحروقات في ليبيا؟**"

أهداف البحث:

يتمثل الهدف الرئيسي للبحث في "**تحليل وتقييم الآثار الاقتصادية لسياسة رفع الدعم عن المحروقات في ليبيا خلال الفترة (2006 – 2025)**" وينبثق منه اهداف بحثية أخرى:

1) دراسة تطور سياسة دعم المحروقات في ليبيا خلال الفترة (2006–2025)
2) دراسة تطور المؤشرات الاقتصادية في ليبيا (معدل نمو إجمالي الناتج المحلي، التضخم والبطالة) خلال الفترة (2006 – 2025)
3) قياس أثر رفع الدعم على المؤشرات الاقتصادية (معدل نمو إجمالي الناتج المحلي، التضخم والبطالة).
4) تقديم توصيات عملية لصناع القرار لتطبيق السياسة بكفاءة.

أسئلة البحث:

يستهدف البحث الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي: **ما هي الآثار الاقتصادية لسياسة رفع الدعم عن المحروقات في ليبيا خلال الفترة (2006 –2025)**؟ وذلك من خلال الإجابة على مجموعة من الأسئلة الفرعية وهي:

1- ما أثر رفع الدعم عن المحروقات في ليبيا على معدل نمو اجمالي الناتج المحلي خلال الفترة (2006 –2025)؟
2- ما أثر رفع الدعم عن المحروقات في ليبيا على معدل التضخم خلال الفترة (2006 –2025)؟
3- ما أثر رفع الدعم عن المحروقات في ليبيا على معدل البطالة خلال الفترة (2006 –2025)؟

فروض الدراسة:

1- يوجد تأثير ذي دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 لرفع الدعم عن المحروقات في ليبيا على معدل نمو إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة (2006 –2025)

1 [3]تقرير الرقم القياسي لأسعار التضخم 2023 – المصرف المركزي الليبي.

2- يوجد تأثير ذي دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 لرفع الدعم عن المحروقات في ليبيا على معدل التضخم خلال الفترة (2006 -2025)

3- يوجد تأثير ذي دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 لرفع الدعم عن المحروقات في ليبيا على معدل البطالة خلال الفترة (2006 -2025)

أهمية البحث:

تكمن أهمية الدراسة حول إثار قضية دعم المحروقات حيث يعد الدعم الحكومي من القضايا الاقتصادية الهامة في الآونة الأخيرة لما له من آثار إيجابية وسلبية على كل من المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، ونظرا لما يواجهه الاقتصاد الليبي في السنوات الأخيرة من عجز في الموازنة العامة للدولة نتيجة للانقسام السياسي والانفلات الامني إضافة إلى التخبط في الأداء الاقتصادي والمالي للدولة وكذلك لانخفاض لأسعار النفط عالميا فقد أصبحت الحاجة ملحة لإعادة النظر في سياسة دعم المحروقات في ظل الأزمات الاقتصادية الراهنة التي يواجها الاقتصاد الليبي، هذا بالإضافة إلى أن هذه الدراسة محاولة لإثراء المعرفة وإضافة علمية التي قد تساعد صناع القرار فى الاقتصاد الوطني.

مصادر الحصول على البيانات:

اعتمدت الدراسة في جمع بياناتها ومعطياتها على نوعين من المصادر لضمان الدقة العلمية:

1. المصادر الثانوية (النظريّة): وتشمل الكتب، والرسائل العلمية (ماجستير ودكتوراه)، والأبحاث المنشورة في الدوريات والمؤتمرات العلمية ذات الصلة بسياسات الدعم والمؤشرات الاقتصادية، وذلك لبناء الإطار النظري ومراجعة الدراسات السابقة.
2. المصادر الإحصائية الرسمية (البيانات الفعلية): تُمثّل التقارير والنشرات الإحصائية الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي والبنك الدولي لجمع البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة خلال الفترة من 2006 – 2025، بالإضافة إلى الرجوع إلى بعض مواقع الإنترنت المتخصصة لجمع المعلومات المتعلقة بموضوع الدراسة.

حدود البحث:

- **الحدود الموضوعية:** التعرف على الآثار الاقتصادية لسياسة رفع الدعم عن المحروقات في ليبيا
- **الحدود المكانية:** دولة ليبيا.
- **الحدود الزمنية:** الفترة (2006 -2025)

مصطلحات البحث: -

1- **مفهوم الدعم:**

تعرف سياسة الدعم بأنها السياسة التي تعمل على تثبيت سعر سلعة أو خدمة معينة وبيعها بسعر يقل عن سعر تكلفتها، ويمثل الفرق بين سعر البيع وسعر التكلفة قيمة الدعم الممنوح على السلعة أو الخدمة، وعادة ما تتولى الحكومات مهمة تنفيذ سياسة الدعم، والهدف من سياسة الدعم هو المحافظة على مستوى معيشة مناسب للمواطنين وتمكينهم من استهلاك سلع وخدمات ضرورية قد لا يكونوا قادرين على استهلاكها من خلال الدخل الذي يتقاضونه، خاصة إذا كانت الحكومة لا ترغب في زيادة دخول العاملين بمؤسساتها. ويشمل الدعم السلع الأساسية، الأدوية، المحروقات، الكهرباء، الرعاية الصحية، التعليم، المياه، الصرف الصحي والنظافة العامة[4].

1- [4]وزارة الاقتصاد : 2013 : تقرير عن : "استبدال الدعم السلعي بالدعم النقدي" ، ليبيا، ص6

2- الزاوي، عبد الحميد مفتاح : 2023"دعم المحروقات في ليبيا بين الرفع والإبقاء"، مجلة صرمان للعلوم والتكنولوجيا.

2- **دعم المحروقات في ليبيا:**

تم تحديد مجموعة من المنتجات النفطية الخاضعة للدعم على أن تقوم المؤسسة الوطنية للنفط بتوفيرها وهي) البنزين الديزل، كيروسين الطيران، الكيروسين المنزلي، زيت الوقود الثقيل، الغاز المسال وزيوت محركات البنزين) [5]

الدراسات السابقة:

1. **أشار على ، خالد: 2018- في دراسة بعنوان " دور السياسات الاقتصادية في علاج مشكلة التضخم في الاقتصاد الليبي** " والتى استهدفت دور السياسات الاقتصادية في كبح ومعالجة ظاهرة التضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 2004 - 2018 م ،ومدى فاعليتها في إضفاء نوع من الاستقرار في مستويات الاسعار والمستوى المعيشي للفرد في ليبيا ،واستخدمت منهجية التحليلي الوصفي ، وتوصل البحث إلى مجموعة من النتائج كان من أهمها أن للسياسات الاقتصادية دوراً بارزاً في علاج مشكلة التضخم رغم وجود العديد من العراقيل والعوامل التي حدت من فاعلية هذه السياسات ومن هذه العوامل ما تمر به البلاد من انقسام سياسي وعدم استقرار أمني وفساد سياسي واقتصادي في السلطات المتعاقبة ،وأوصى البحث بمجموعة من التوصيات كان أبرزها أن تطبيق السياسات الاقتصادية لن يكون فعالا في ظروف الانقسام السياسي والاقتصادي ودون توفر الحد الادنى من الاستقرار الأمنى .[6]

2-تناولت دراسة حجاج ، الشيماء : 2020 [7]حول إلقاء الضوء على أهم التجارب الدولية في إصلاح منظومة الدعم ، ومن ثم التعرف على حجم قطاع الطاقة في مصر، وأهم التطورات داخل هذا القطاع، وفي منظومة الدعم الخاصة به، ومن ثم قياس أثر إلغاء هذا الدعم على المتغيرات الكلية والمتمثلة في عجز الموازنة، ومعدل النمو الاقتصادي، ومعدل التضخم، والاستدامة البيئية ، كما تعتمد الدراسة على استخدام منهجية التحليل الإحصائي والنماذج الخطية، وذلك من خلال قياس وتحليل النماذج الخطية التالية باستخدام أسلوب الانحدار المتعدد، بالإضافة إلى استخدام الأسلوب الاستقرائي الوصفي الاستعراضي لبعض التجارب الدولية في إصلاح منظومة دعم الطاقة، واستعراض قطاع الطاقة في مصر ، حيث توصلت الدراسة إلى أن عملية إلغاء دعم الطاقة في مصر قد يصاحبها زيادة في معدلات النمو الاقتصادي، وتحقق الاستدامة البيئية، وخفض معدلات التضخم وعجز الموازنة العامة في مصر، إلا أن عملية إلغاء دعم الطاقة لابد تكون بالتدرج، وأن توجه مخصصات هذا الدعم إلى استثمارات تنموية أخرى يكون من شأنها رفع معدلات النمو.

3-أشار السيد ، رشدي إبراهيم : 2022[8] لدراسة الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على الدعم الحكومي في مصر والضوابط الواجب إتباعها عند تقرير سياسة الدعم وتقييمها والحلول المقترحة لحل مشكلة الدعم ، وتوصل البحث إلى مجموعة من النتائج كان من أهمها : وجود حصر دقيق للفئات المستحقة للدعم، وذلك لعدم وجود منظومة متكاملة توضح تصنيف تلك الفئات حيث يوجد فئات فقيرة وفئات أشد فقرا ،كما يوجد علاقة عكسية بين الدخل والدعم، فكلما زادت الدخول انخفض

3- على ، خالد :2018 بحث عن " دور السياسات الاقتصادية في علاج مشكلة التضخم في الاقتصاد الليبي " خلال الفترة 2004-2018 كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة صبراتة - ليبيا.

5

6

[7] - حجاج، الشيماء 2020: دراسة "أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في مصر"، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، المجلد 11 ، العدد 2.

2[8]- السيد ، رشدي إبراهيم: 2022 دراسة "الأثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على الدعم الحكومي في مصر"، مجلة متخصصة في الدراسات والبحوث القانونية ، المجلد 12 - العدد 2 ، ص 9

الدعم والعكس صحيح فكلما انخفضت الدخول زاد الدعم مع وجود خلل واضح في نمط الاستهلاك، فالسلع المدعومة يقبل عليها المستهلكون بشكل كبير حتى لو لم يكونوا بحاجة لشرائها.

4- أشارت دراسة: نونو، دعاء محمد سعيد: 2022 [9] إلى تحليل السياسة العامة لصالح الدعم منذ عام 2014، مع محاولة إبراز إخفاقاتها ونجاحها، وذلك من خلال الإجابة على مجموعة تساؤلات رئيسة وهي: ما هي الآثار الاقتصادية والاجتماعية لإصلاح نظام دعم المحروقات في مصر؟ وهل يوجد تكلفة متزايدة لنظام الدعم وهل يفتقر هذا النظام للعدالة؟ وما هي الآثار الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن الإلغاء التدريجي للدعم وتوجيه ما تم توفيره من موارد إلى المجموعات الأكثر ضعفاً واتبع البحث المنهج الاستقرائي وتم الوصول إلى مجموعة من النتائج كان أهمها: عملت الحكومة على توعية المجتمع من خلال حملات التوعية العالمية فهي في الأساس لرفع الوعي العام وتعزيز مشاركة الجماهير في العملية التنموية وتقوية الثقة بين الدولة والجمهور.

5-أشارت دراسة : الطيب ، يونس : 2024[10] حول التعرف على رأي المواطن الليبي داخل مدينة مصراتة اتجاه سياسة رفع الدعم على المحروقات، ومن أجل تحقيق هذا الهدف تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي، كما تم استخدام الاستبيان كأداة لجمع البيانات، حيث أشارت النتائج التي تم التوصل إليها من خلال نتائج الدراسة، أن سياسة رفع الدعم على المحروقات سيترتب عنها مجموعة سلبيات وإيجابيات، وكانت أهم السلبيات، أن رفع الدعم على المحروق سيؤدي إلى ارتفاع أسعار المنتجات المحلية، وصعوبة حصول محدودي الدخل على الطاقة (البنزين – غاز الطهي – الكيروسين – الديزل) لارتفاع أسعارها، ويسبب أيضا انخفاض القوة الشرائية للدينار الليبي، كما أظهرت النتائج أن رفع الدعم عن المحروقات يخفف من المستوى المعيشي للأسرة ويزيد معدلات الفقر، وسيؤدي إلى زيادة تكلفة النقل والشحن البري والجوي والبحري. أما الإيجابيات فإن رفع الدعم عن المحروقات سيساهم في تخفيض النفقات العامة للدولة، ويؤدى إلى مكافحة ظاهرة تهريب المحروقات إلى دول الجوار.

6-أشارت دراسة: عمر، عبد الحكيم الطاهر:2024[11] **أن** موضوع الدعم في ليبيا بشكل عام مشكلة اقتصادية اهتمت بها الجهات المسؤولة على مدى عقود سابقة ومازالت موضوع مؤرق لمتخذي القرار، وعليه فان هذه الدراسة تهدف إلى تسليط الضوء على هذه المشكلة وإمكانية إيجاد مقترحات تؤيد أو ترفض رفع الدعم على المحروقات وذلك من خلال التعريف بإيجابيات وسلبيات رفع الدعم . حيث تبين من خلال الدراسة أنه بالرغم من استفادة ذوي الدخول العالية والمهربين من هذا الدعم الا أنه في حالة رفع الدعم عن المحروقات فإن طبقة واسعة من المجتمع تتضرر وتزداد عوزا حيث أنه لم يتمكن متخذي القرار من إيجاد آلية مناسبة لاستبدال الدعم من عيني إلى نقدي وكذلك انخفاض سعر صرف الدينار أمام العمالة الأخرى يعتبر عامل مشجع لاستمرار المهربين بالتهريب حتى وإن ارتفعت أسعار المحروقات مع عدم وجود الرادع الأمني المناسب لردع المهربين فان ذلك يعني استمرار التهريب. لذلك يجب البقاء على الدعم لحين إيجاد آلية مناسبة لاستبدال الدعم من عيني إلى نقدي وكذلك وجود آلية مناسبة لملاحقة المهربين أمنياً وقضائيا.[12]

3[9]- نونو ، دعاء محمد سعيد وأخرون : 2022 دراسة " السياسة العامة لإصلاح منظومة الدعم الحكومي للطاقة فى مصر " ، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد 13 ، العدد 3 ، ص 6.

[10] – أبوشيبة ، يونس الطيب : 2024 دراسة " الأثار الاقتصادية لسياسة دعم المحروقات في ليبيا " ، دراسة تطبيقية على مدينة مصراتة" ، المجلة العلمية لكلية الاقتصاد والتجارة ،المجلد 5 العدد 9 ، أبريل.

[11]

2[12]– عمر ، عبد الحكيم الطاهر :2024 دراسة " دعم المحروقات في ليبيا بين الرفع والإبقاء "مجلة صرمان للعلوم والتقنية ، المجلد 6 العدد 2 يناير – ديسمبر ، ص 30-39 .

التعقيب على الدراسات السابقة وأهم ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة: –

"يتضح من خلال العرض المتقدم للإطار النظري والدراسات السابقة وجود خيط ناظم يربط بين الأطروحات الفكرية لسياسات الدعم وبين نتائج البحوث التطبيقية؛ ويمكن بيان هذا الترابط العضوي من خلال المحاور التالية:

1. **الترابط من حيث المبررات والآثار المالية:**

أشار الإطار النظري في هذه الدراسة إلى أن الارتفاع المستمر لتكلفة الدعم يشكل عبئاً ثقيلاً يرهق كاهل الخزانة العامة للدولة. هذا الطرح النظري يتطابق تماماً مع ما وجدته الدراسات التطبيقية السابقة مثل دراسة الشيماء حجاج (2020) ودراسة يونس الطيب (2024) اللتين أكدتا تطبيقياً أن إلغاء أو رفع الدعم يساهم بشكل مباشر في تخفيض النفقات العامة للدولة ومعالجة عجز الموازنة.

2. **الترابط من حيث الانعكاسات على مستويات الأسعار والتضخم:**

يفسر الجانب النظري آلية انتقال أثر صدمات الأسعار، حيث يؤدي رفع أسعار المحروقات إلى زيادة تكاليف النقل والإنتاج، ومن ثم قفزة في المستوى العام للأسعار ، وتأتي الدراسات السابقة لتدعم هذا التكييف النظري واقعياً ، حيث بينت دراسة خالد علي (2018) عمق التشوهات السعرية وتأثير السياسات في ظل عدم الاستقرار ، بينما رصدت دراسة يونس الطيب (2024) ودراسة عبد الحكيم عمر (2024) تخوفات المواطن الليبي من تآكل القوة الشرائية للدينار وتفاقم معدلات الفقر نتاج هذه السياسة وهو ما يتسق مع التحذيرات النظرية حول اختفاء الطبقة الوسطى وانقسام المجتمع.

3. **الترابط من حيث تجارب الدول والقدرة المؤسسية:**

استعرض الإطار النظري تجارب دولية متنوعة (مثل مصر، والأردن، والبرازيل، ونيجيريا)، وقد أظهرت هذه التجارب نظرياً أن نجاح سياسة رفع الدعم مرهون بـ"القدرة المؤسساتية" على توفير شبكات أمان اجتماعي وتحويل الدعم العيني إلى نقدي هذا التأصيل النظري يدعم ما ذهبت إليه دراسة دعاء نونو (2022) في تحليلها للتدرج والآليات المتسلسلة للإصلاح ، وكذا ما خلص إليه رشدي إبراهيم (2022) من أن الدعم النقدي يمثل البديل الأكثر كفاءة وعدالة من الدعم العيني إذا ما توفر الحصر الدقيق للفئات المستحقة.

4.الفجوة البحثية وتميز الدراسة الحالية:

رغم هذا الترابط، إلا أن ثمة فجوة واضحة برزت في الأدبيات السابقة، فمعظم الدراسات التي قيّمت الآثار كمياً ركزت على اقتصادات متنوعة الموارد أو مختلفة الهيكل كالاقتصاد المصري، في حين أن الدراسات المحلية الليبية ركزت إما على استطلاع الآراء والجانب الوصفي كدراسة يونس الطيب (2024)، أو ناقشت الظاهرة دون قياس إحصائي دقيق لفترات زمنية طويلة كدراسة عبد الحكيم (2024)

وهنا يأتي موقع الدراسة الحالية ليسد هذه الفجوة ، حيث تجمع بين التأصيل النظري لسياسات الدعم ، وبين القياس القياسي الكمي (باستخدام نموذج خطي وسلاسل زمنية عبر برنامجي SPSS و(E-Views) للوقوف بدقة على طبيعة الأثر الفعلي

لقيمة دعم المحروقات على متغيرات التضخم، والبطالة، ونمو الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا طيلة فترة ممتدة ومستقاة من بيانات مصرف ليبيا المركزي (2006–2025).

أهم ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة: –

أظهرت الدراسات السابقة عن موضوع الدعم في ليبيا بشكل عام مشكلة اقتصادية اهتمت بها الجهات المسؤولة على مدى عقود سابقة ومازالت موضوع مؤرق لمتخذي القرار بين داعم لفكرة رفع الدعم بحجة أنه يرهق كاهل الخزانة العامة وحافز للتهريب خارج الحدود، وبين رافض لرفع الدعم باعتبار الفئات محدودة الدخل، بجانب التعرف على الآثار الاقتصادية لإصلاح نظام دعم المحروقات في مصر؟ وهل يوجد تكلفة متزايدة لنظام الدعم وهل يفتقر هذا النظام للعدالة؟ وما هي الآثار الاقتصادية الناتجة عن الإلغاء التدريجي للدعم وتوجيه ما تم توفيره من موارد إلى المجموعات الأكثر ضعفا، مع استخدام منهجية التحليل الإحصائي والنماذج الخطية في التحليل الإحصائي، وهناك دراسات أخرى استخدمت الاستبيان كأداة للتحليل الإحصائي أيضاً، لذلك تتميز الدراسة الحالية عن باقي الدراسات السابقة باستخدام بيانات البحث، فضلا استخدامها نموذج خطي يقيس الآثار الاقتصادية لسياسة رفع الدعم عن المحروقات وبيان أثر ذلك أيضاً على الاقتصاد الليبي خلال الفترة المذكورة.

الإطار النظري للبحث:

كلما تراجعت المؤشرات الاقتصادية في بلد ما، يقدم الدعم الاجتماعي كأول الضحايا، كما لو أنه هو المسؤول عن عجز الميزانيات الحكومية، كما أن صندوق النقد الدولي والدول المانحة التي تقدم مجموعة من الشروط للحكومات المتعثرة مالياً مقابل إقراضها المال، يأتي في مقدمتها إلغاء الدعم، إذ زيادة أسعار السلع الأساسية والمنتجات النفطية تؤدي إلى انخفاض في دخول الفقراء ما يؤدي إلى حدوث اضطرابات سياسية.

كما أن قرار رفع الدعم أو إبقاءه اختلفت عليه وجهات النظر الاقتصادية الشاملة بين من يطالب برفع الدعم ومن يطالب بالبقاء عليه ولكل مبرراته، وكما أن لرفع الدعم حفاظ على المال العام حيث يتم التخفيض من إجمالي الميزانية العامة للدولة، فانه يسبب رفع في معدلات التضخم العام للأسعار وهناك وجهات نظر متفرقة بين إيجابيات رفع الدعم وسلبياته ، لذلك لابد وأن نعرف اولا ماهي مبررات سياسة رفع الدعم أولا، ثم إيجابياته وسلبياته وأهم تجارب الدول التي قامت برفع الدعم ، ثم التعرف على أهم العقبات التي تواجه سياسة رفع الدعم عن المحروقات بصفة عامة .

أولا: مبررات سياسة رفع الدعم [13]:

1) ارتفاع الكلفة المالية للدعم، مما يقلل حجم الأموال المتاحة و أوجه الإنفاق الأخرى ذات الصلة بالتنمية، ويرهق الموازنة ويرفع مستويات الدين العام.
2) عدم استهداف محدودي الدخل بشكل منصف، إذ تستأثر الشرائح الميسورة بمعظم موازنة دعم الوقود.
3) تهريب الوقود عبر الحدود للاستفادة من فروق الأسعار مع الدول المجاورة. فمن المفترض بأن تؤدي سياسة رفع الدعم الحكومي للوقود إلى وضع استراتيجية تقلل إلى أدنى حّد من التأثير في الفئات الضعيفة في المجتمع عبر الاستفادة من تجارب الدول في إصلاحات مماثلة.

[13] 1–الدواكلى ، عبد الباسط ، (2017)، "رفع الدعم عن المحروقات"، ورقة بحثية، المركز القومي للبحوث والدراسات العلمية، ليبيا.

ثانياً:إيجابيات دعم المحروقات[14]:

1) تخفيض العبء المالي على المستهلك
2) تسهيل التنقل بين المدن وخاصة البعيدة منها بواسطة السيارات الخاصة في ظل انعدام وسائل النقل العامة.
3) تخفيض تكاليف نقل البضائع (دعم الديزل)
4) اكتساب ميزة تنافسية ضد الأنشطة الاقتصادية الخارجية المنافسة وخاصة الموجودة في الدول المجاورة.
5) تخفيف أعباء الموازنة العامة للدولة.
6) القضاء أو التقليل من عملية تهريب الوقود خارج البلاد
7) يتمتع أصحاب الشركات والأغنياء الذين يمتلكون عدد كبير من المركبات وما يقارب من ثلاثة ملايين أجنبي بمزايا الدعم على المحروقات على حساب الطبقة الفقيرة المستهدفة من الدعم، ورفع الدعم يحرمهم من هذه المزايا .
8) التقليل من حجم الواردات من المشتقات النفطية نتيجة انخفاض حجم الطلب المحلي من تلك المشتقات الناتجة من ارتفاع أسعارها وهذا بدوره يؤدي إلى التقليل من حجم الإنفاق.
9) تسريع عملية النمو لقطاعي الزراعة والصناعة .
10) يساهم في كبح جماح التضخم وحماية القدرة الشرائية للمواطنين من الارتفاع المفاجئ في أسعار السلع والخدمات الأساسية الناتجة عن تكاليف النقل.[15]

ثالثاً: سلبيات دعم المحروقات- :.

1) الهدر في الاستخدام نتيجة المبالغة في انخفاض أسعار المحروقات مقارنة بالدخل الفردي وأسعار السلع الأخرى.
2) تهريب المحروقات لخارج الدولة وذلك لوجود فرق في أسعار المحروقات وكذلك لوجود فرق في أسعار العمالة [16]
3) تسرب الدعم لطبقات اجتماعية غير مستحقة له، إذ تأثر 20 % من الشرائح الميسورة بمعظم موازنة دعم المحروقات.
4) يشكل الدعم عبء ثقيل على الميزانية العامة للدولة.
5) يربك الوضع الاقتصادي للمواطن ويتسبب في تآكل الطبقة الوسطى ما سيجعل المجتمع مقسم إلى طبقة غنية وطبقة فقيرة وهي الأكبر ما يزيد من معاناة أغلبية أفراد المجتمع، وذلك في غياب سلطة قادرة على مراقبة الأسعار وتوصيل البدل النقدي إلى مستحقيه في ظل الانقسام السياسي والاقتصادي والأمني.
6) استفادة الطبقات الغنية بشكل أكبر من الطبقات المستهدفة من الدعم في قطاع المحروقات.
7) استنزاف الميزانية العامة: يلتهم الدعم جزءاً ضخماً من الإيرادات النفطية، مما يحرم الدولة من توجيه تلك الأموال نحو الاستثمار في مشاريع تنموية أو تطوير قطاعات حيوية كالتعليم والصحة والبنية التحتية.[17]

1- [14]أحمد، محمد :2017 ،" إ لغاء دعم الوقود.: الفوائد والخسائر" ، بوابة الوسط ، صحيفة إلكترونية ليبية.

2- صندوق النقد الدولي : 2013 " إصلاح دعم الطاقة: الدروس المستفادة والآثار المترتبة ، واشنطن.

3- العكاري، محمد عبد الله : 2022 "إصلاح سياسات الدعم في الدول النفطية" : دراسة حالة ليبيا ، مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة بنغازي، المجلد 10، العدد 2، ص 50

15

16

1- [17]على ، خالد. (2026). : "إصلاح دعم المحروقات في ليبيا بين الضرورة الاقتصادية والتحديات الاجتماعية." ، المجلة الليبية للدراسات الأكاديمية المعاصرة، المجلد 4 ، العدد 1 ، ص ص 12-35 .

8) تشجيع التهريب: يؤدي انخفاض الأسعار محلياً مقارنة بالدول المجاورة إلى خلق حافز قوي لتهريب الوقود عبر الحدود، مما يهدر الموارد الوطنية ويحرم الاقتصاد من قيمتها الحقيقية.

9) الهدر وسوء الاستهلاك: غياب الأسعار العادلة يقلل من حافز الترشيد لدى المستهلكين والمؤسسات، مما يؤدي إلى استهلاك مفرط وغير ضروري للطاقة

10) تشويه الأسعار والعدالة الاجتماعية: يستفيد من هذا الدعم غير المستحقين (بمن فيهم المهربون والأثرياء) بشكل أكبر من الفئات ذات الدخل المحدود، مما يعني أن الدعم لا يصل دائماً لمستحقيه بالشكل الأمثل.

11) الإضرار بالبيئة: يحفز الدعم الاستهلاك المفرط للمشتقات النفطية، مما يرفع من معدلات التلوث والانبعاثات الضارة دون وجود حوافز للانتقال نحو بدائل طاقة أنظف.[18]

12) إعاقة الاستثمار في الطاقة البديلة: يجعل الدعم أسعار الوقود التقليدي رخيصة جداً لدرجة تجعل مشاريع الطاقة المتجددة (مثل الطاقة الشمسية) غير منافسة اقتصادياً، مما يعطل التحول الطاقي.

رابعاً : تجارب بعض الدول في رفع الدعم:-

1- تجربة الأردن:

تمثل إصلاح دعم المحروقات في الأردن استجابة مباشرة لمتطلبات المؤسسات المالية الدولية، لا سيما صندوق النقد الدولي بهدف تصحيح الاختلالات المالية وعلى الرغم من التوجه نحو رفع الدعم، فإن هذه السياسات واجهت تحديات اجتماعية وسياسية جسيمة ، إذ أدت قرارات الزيادة في أسعار الوقود سابقاً إلى احتجاجات شعبية واسعة أفضت إلى تداعيات سياسية تمثلت في استقالة الحكومة وفي مراحل لاحقة، انتهجت الدولة مقاربة بديلة عبر إلغاء الدعم السلعي المباشر عن المحروقات، واستبداله بنظام التحويلات النقدية الموجه للفئات الأكثر احتياجاً، مع ربط هذا الدعم بآلية سعرية دولية (تجاوز سعر برميل النفط 100 دولار) ومع ذلك كشفت الممارسة الفعلية عن معضلة مالية ، حيث أدى توسيع نطاق المستفيدين والالتزام ببدلات الدعم النقدي للسلع الأساسية إلى تجاوز إجمالي المبالغ المصروفة للوفر المحقق في الموازنة العامة، مما حدَّ من الكفاءة المالية المرجوة من عملية الإصلاح" .

رفع الدعم في الأردن كما في بلدان عديدة شكل مطلبا أساسيا من مطالب صندوق النقد الدولي حيث أن زيادة أسعار الوقود في الأردن أدى إلى اندلاع تظاهرات أدت إلى إسقاط الحكومة وفى فترات لاحقة قامت الحكومة بإلغاء الدعم عن أسعار النفط مستبدلة إياه بدعم نقدي مباشر لفئة من المواطنين الأكثر احتياجا بشرط تجاوز سعر برميل النفط 100 دولار أمريكي مع الابقاء على دفع دعم نقدي بديل لدعم السلع الأساسية، ولكن وجدت نفسها تدفع مبالغ دعم نقدي أكثر من الوفر النقدي في الميزانية العامة.[19]

2. تجربة مصر:

فرض صندوق النقد الدولي على مصر رفع الدعم عن المواد الرئيسية لقاء إقراضها. من خلال التجارب السابقة للحكومة قررت الحكومة سنة 1982 تطبيق خفض الدعم بالتدريج لجميع السلع المدعومة، تحرير سعر صرف العملة، تطبيق قانون الضريبة على القيمة المضافة، تصفية المستفيدين من بطاقات التموين وتقسيمهم إلى قسمين بين من يستحق دعما شاملا ومن يستحق دعما جزئيا، فكانت الأسعار ترتفع من دون أن تواكبها زيادة الاعانات الاجتماعية، ما انعكس سلبا على القدرات

2- منصور، أحمد. (2024). "دعم المحروقات في ليبيا بين الرفع والإبقاء." ، مجلة صبراتة للعلوم والتقنية، المجلد 6 ، والعدد 2 ، ص 101-125.

18

19 البنك الدولي. (2024) إصلاح سياسات دعم الطاقة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: دروس من الأردن ومصر.

الاستهلاكية للمواطنين وارتفاع نسب التضخم ، وفي عام 2016 تم إلغاء الدعم عن عدد من السلع وابرزها الوقود والغاز، فارتفعت الأسعار خمسة أضعاف في فترة وجيزة في عام 2019 أقرت الحكومة شطب قرابة 8 ملايين شخص من قائمة دعم الغذاء، ورفض تسجيل أي شخص جديد إلى الأسر المكونة من أربعة أفراد لما فوق .[20]

3- تجربة تركيا:

أقرت تركيا في الثمانينات من القرن الماضي تحرير اقتصادها، ولكن هنا لم يكن هذا الإجراء بضغوط من صندوق النقد الدولي بل كان نتيجة رغبتها في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. فبدأ إصلاح قطاع النفط بهدف تحسين المالية العامة، فصدر قانون عام 1989 يسمح للشركات بتحديد الأسعار، وبدأت سنة 1990 خصخصة الشركات العامة لتكتمل بعد 15 سنة، تزامن ذلك مع وضع شبكة للأمان الاجتماعي ، وإقرار الإعفاء الضريبي لإستهلاك الغاز النفطي المسال، والإعفاء الضريبي لوسائل النقل العام، ومنح خصم ضريبي للديزل المستخدم في الزراعة، وأزداد الدعم الحكومي بين عامي 2015 ، 2020 بمعدل نمو سنوي متوسط بلغ 11.66% ومع هذه الإجراءات فان الدعم الحكومي والنمو الاقتصادي لم يؤديا إلى انخفاض معدلات البطالة، فقررت الدولة في سنة 2017 دعم برنامج للتوظيف.

4-تجربة نيجيريا:

كذلك الحال في نيجيريا فان قرار رفع الدعم كان قرار المانحين الدوليين الذين يروجون أنه الحل لتصحيح ميزانية نيجيريا نتيجة لدعم الوقود في نيجيريا توسع الفارق في الأسعار بين نيجيريا ودول الجوار بحدود 700% ما نشط عمليات التهريب. وفي تقرير صندوق النقد الدولي سنة 2000 يقول أن الحكومة زادت أسعار البنزين بنسبة 50% بالتزامن مع رفع الحد الأدنى للأجور، لم يمنع ذلك من اندلاع احتجاجات طلابية وعمالية في المدن الكبرى بسبب غياب شبكات الأمان الاجتماعي ، وفي دراسة تحليلية للمعهد الأفريقي للاقتصاد، خلصت إلى أن ارتفاع الأسعار أدى إلى تباطؤ نمو الدخل القومي وانخفاض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بسبب انخفاض الأنشطة الاقتصادية واستهلاك الأسر التي تآكلت مداخلها وتراجع إيرادات الضرائب الحكومية ، وفي سنة 2017 خصصت الحكومة 500 مليون دولار لبرنامج الحماية الاجتماعية، ولكن المشكلة كانت في غياب البيانات، وبالتالي عدم معرفة لمن يجب أن توزع المساعدات النقدية ، أما عن سنة 2020 قررت الحكومة رفع الدعم عن المحروقات، مبررة قرارها أن ذلك من أجل تخصيص الأموال للصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية الأخرى.[21]

5-تجربة البرازيل:

تعتبر البرازيل دولة كغيرها من الدول انصاعت لتوجيهات البنك الدولي وصندوق النقد، فبدأت بتحرير أسعار المنتجات النفطية للشركات، ثم بنزين المستهلكين، بعدها الغاز النفطي المسال والديزل وتبنت سياسة الانفتاح الاقتصادي، حيث بدأت في عمليات رفع الدعم عن المحروقات ولكن بشكل تدريجي لامتصاص أي رد فعل معارض ، وفي سنة 2002 كانت أسعار المنتجات كافة قد حررت وأصبحت أعلى من معادلتها العالمية.

ويشير تقرير لصندوق النقد الدولي لسنة 2013 إلى أن تحرير الأسعار في البرازيل اقترن بارتفاع معدلات التضخم، فاعتمدت الحكومة نظام كوبونات الغاز للأسر منخفضة الدخل، والتحويلات النقدية المشروطة، وفي سنة 2014 ألغت الضرائب على

[20] صندوق النقد العربي (2023) "إصلاح منظومة دعم الطاقة والسلع الأساسية في مصر": مسار التحديات والنتائج الاجتماعية.

[21] Adebayo, T. (2025). Fuel subsidy reform and economic development in Nigeria: Lessons from failure and success in social protection policies. Journal of African Studies and Economics, 12(3), 88–115.

الغاز المسال وزيت الوقود لتثبيت الأسعار وتخفيضها على المستهلكين، وبعد ذلك ربط الحد الأدنى للأجور بمعدل التضخم، وطبقت سياسة الضمان الاجتماعي لـ 90% من السكان الذين تجاوزت أعمارهم 65 سنة، وقدم الدعم النقدي للأسر التي يقل دخلها عن 28 دولار شهريا.[22]

6-تجربة المغرب [23]

تعتبر تجربة المغرب في إصلاح دعم المحروقات (2013-2015) واحدة من أنجح التجارب على مستوى دول شمال أفريقيا، وتُدرس غالباً كنموذج للتحول من الدعم الشامل إلى الاستهداف المباشر ، حيث انتهج المغرب استراتيجية إصلاحية مرنة من خلال تطبيق نظام " المقايسة الجزئية " عام 2014، والذي مكن الحكومة من تعديل أسعار المحروقات دورياً بناءً على تقلبات السوق الدولية، مما خفف العبء عن الميزانية العامة للدولة بشكل ملحوظ ، وعلى الرغم من التحديات المرتبطة بالتضخم، فقد واكب المغرب هذا الإصلاح بتوسيع نطاق شبكات الأمان الاجتماعي الرقمية (مثل السجل الاجتماعي الموحد) لضمان وصول الدعم النقدي لمستحقيه بعيداً عن التشوهات السعرية .

كما واجهت المغرب عجزاً كبيراً في الموازنة نتيجة فاتورة دعم المحروقات التي استنزفت موارد الدولة. فبدأت الحكومة في عام 2013 بتطبيق سياسة "المقايسة" (Indexation)، وهي ربط أسعار المحروقات محلياً بمتوسط الأسعار العالمية، مما أدى إلى إلغاء الدعم تدريجياً وبشكل كامل بحلول عام 2015.[24]

7-تجربة تشيلي [25]

تعتبر تشيلي من الدول الرائدة في خلق "صناديق استقرار أسعار المحروقات " حيث تُستخدم هذه الصناديق لامتصاص تقلبات الأسعار العالمية، بحيث لا ينعكس الارتفاع العالمي المفاجئ بالكامل على المستهلك المحلي، وهو نموذج يجمع بين حرية السوق والحماية الاجتماعية.

<u>خامساً :العقبات التي تواجه سياسة رفع الدعم عن المحروقات :-</u>

1- تشير الدراسات السابقة التي قامت بها الحكومات والمؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولي : 2014أن عقبات رفع الدعم تتركز في المشاكل السياسية، فحتى الحكومات التي لها مصلحة في ذلك تواجه مشاكل متعلقة بالقبول العام والمصالح

---

[22] سيلفا، ريكاردو : 2024 " تحولات سياسة دعم المحروقات في البرازيل" : من التحرير الاقتصادي إلى الحماية الاجتماعية المشروطة، مجلة السياسات الاقتصادية المقارنة، المجلد 15 ، العدد 2 ، ص ص 45-72

[23] 2-World Bank. (2025). Fuel subsidy reforms in Morocco: Indexation strategy and the transition to social protection

[24] -3العسرى، محمد. (2025). "سياسة المقايسة وإصلاح نظام الدعم في المغرب" : تقييم الأثر الاقتصادي والاجتماعي. المجلة العربية للإدارة والاقتصاد، اسم المجلد 18 ، العدد 2 ، ص ص 95-120.

[25] - Gomez, A. L. (2024). Smoothing the volatility: Fuel price stabilization mechanisms in Chile. Latin American Economic Policy Quarterly, 30(1), 40-65.

الخاصة والقدرات المؤسسية والاستقلالية السياسية ، حيث يؤدى رفع الدعم لخلق منافع واضحة تنتعش بها الميزانية العامة للدولة وفي المقابل القوة الشرائية في المجتمع. حين تكون منافع الدعم للوقود غير مباشرة، تتأثر سلبياً مثل زيادة استثمار البنية التحتية أو خفض الدين العام والذي يخلق فوائد أقل وضوحا وتحتاج إلى سنوات لتعود بالنفع على الأفراد ، فإن سياسة رفع الدعم عن الوقود قد تتسبب في مشكلة سياسية صعبة للحكومة على المدى القصير، حيث في النظم الديمقراطية قد تؤدي الاضطرابات العامة في الإطاحة بالحكومة التي قامت بالصالح من خلال الانتخابات ،أما النظم الاشتراكية تشكل الاضطرابات العامة والاحتجاجات وأعمال الشغب، والتي قد تهدد الاستقرار وأركان النظام الذي يرغب في رفع الدعم.

2-الانقسام السياسي:

من التحديات المحتملة أمام تطبيق مثل هذا القرار وهي: حالة الانقسام المتجسدة في وجود حكومتين، وعدم سيطرة حكومة الوحدة الوطنية على كامل الأراضي وعلى الحدود مما يهدد وحدة التراب الليبي وظهور نوع جديد من تهريب الوقود بين المدن) تهريب داخلي .

3-أصحاب المصالح:

يمثل أصحاب المصالح الخاصة عائقا، فبالرغم من التكلفة الإجمالية المرتفعة على المجتمع، تستفيد بعض جماعات المصالح من دعم الوقود، على سبيل المثال استفادة المصنعين من انخفاض أسعار الوقود الذي يستهلكونه على شكل كهرباء والذي يشكل عبْ على الشبكة العامة، ولذا من منطلق المصلحة الذاتية، كثيرا ما تعارض جماعات المصالح سياسة رفع الدعم عن الوقود.

4-القدرة المؤسساتية:

تمثل القدرة المؤسساتية المنخفضة للدولة أحد المشاكل السياسية التي تعوق سياسة رفع الدعم ، وهي قدرة الحكومة على التنفيذ الفعال لمجموعة من السياسات العامة التي قد تكون بدائل أقل تكلفة لدعم الوقود، وتلبي الأهداف المرجوة من الرعاية الاجتماعية، وأسهل هذه البدائل هي التحويلات النقدية، فبدلا من تخفيض أسعار الوقود من خلال الدعم، يمكن للحكومة تقديم تحويلات نقدية مباشرة للأفراد، فإذا كانت الحكومة قادرة على تنفيذ برنامج التحويلات النقدية، فإنها يمكن أن تتجنب الآثار المشوهة للدعم وفي نفس الوقت تقدم مزايا واضحة لأفراد المجتمع، وبالنسبة للدولة ذات القدرات المؤسسية المنخفضة يكون إبقاء دعم الوقود هو الحل المؤلم والأسهل إداريا لها.

5-تقارير دولية:

في تقرير لمؤسسة **إنيرجي بورتال** يشكك في قدرة الحكومات الليبية على رفع الدعم عن الوقود، ويرى الخبراء أنه إذا فشلت دكتاتورية قوية مثل نظام القذافي في رفع أسعار الوقود بنجاح، فإن فرص قيام الحكومات الانتقالية الأضعف بعد عام 2011 بتنفيذ مثل هذه الإصلاحات تبدو ضئيلة ومع ذلك، يعتقدون أن التركيز الحالي على معالجة مسألة الإنفاق على الوقود، يبرز أمال في أن يتمكن قطاع الطاقة الليبي من تحقيق الاستقرار المالي وإعادة توجيه الموارد نحو مبادرات تنمية أكثر استدامة.

<u>الجدل النظري والتطبيقي لسياسة رفع الدعم:</u>

ينقسم الفكر الاقتصادي حول سياسة رفع الدعم عن المحروقات إلى اتجاهين هما :-

1. **<u>الاتجاه المؤيد للرفع</u>:** يرى نظرياً أن الدعم العيني يسبب تشوهات سعرية، ويشجع الاستهلاك المفرط والتهريب، ويمثل عبئاً مالياً يرهق الموازنة العامة
2. **<u>الاتجاه المعارض للرفع</u>:** يرى أن الدعم أداة للعدالة الاجتماعية وحماية الطبقات الفقيرة، وأن رفعه يرفع تكاليف النقل والإنتاج، مما يسبب تضخماً يؤدي لتآكل القوة الشرائية.

الإطار التطبيقي

منهجية الدراسة:

يستخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي والذي يهتم بالتعرف على المتغيرات المتعلقة بالدراسة ووصفها واستخدام الأساليب والطرق الاحصائية من أجل تحليل بيانات الدراسة التي يتم الحصول عليها من خلال أداة الدراسة المتمثلة في التقارير المالية للوصول إلى نتائج يمكن من خلالها تحقيق أهداف الدراسة.

مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في البيانات المتعلقة بالمتغيرات الاقتصادية المتعلقة بالدراسة (قيمة الدعم على المحروقات، معدل نمو اجمالي الناتج المحلي، معدل التضخم، معدل البطالة) وقامت الدراسة باختيار عينة من البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة خلال الفترة ما بين 2006–2025 حيث تم الاعتماد على التقارير والنشرات الاقتصادية الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي وعن البنك الدولي

خلال الفترة (2006 –2025) للحصول على البيانات المتعلقة بالدراسة

الأساليب الإحصائية المستخدمة:

اعتمدت الدراسة على برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (25SPSS) وبرنامج E-Views. في معالجة البيانات واختبار فرضيات الدراسة وذلك من خلال تطبيق الأساليب والمؤشرات الإحصائية التالية:

- **مقاييس الإحصاء الوصفي (Descriptive Statistic Measures):** لاستخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وأكبر قيمة واقل قيمة ومعدلات النمو لمتغيرات الدراسة واستخدام الاشكال البيانية لوصف متغيرات الدراسة
- **تحليل الانحدار الخطي البسيط (Single linear regression):** وذلك لاختبار أثر المتغير المستقل على المتغيرات التابعة واختبار فروض الدراسة
- **الاختبارات القياسية** مثل اختبار ديكي- فولر الموسع وإختبارالتكامل المشترك لإختبار العلاقة بين المتغيرات واختبار فترات الابطاء الزمني لقياس العلاقات القياسية بين المتغير المستقل والمتغيرات التابعة.

اختبار التوزيع الطبيعي:

للتأكد من توافر شرط أن تتبع البيانات التوزيع الطبيعي، تم إجراء اختبار التوزيع الطبيعي لبيانات الدراسة حيث تم إجراء اختبار "Kolmogorov-Smirnov" واختبار "Shapiro-Wilk" لاختبار فرضية أن البيانات آتية من توزيع طبيعي، وكانت نتائج الاختبارين على النحو التالي:

جدول (1) اختبار الاعتدالية (التوزيع الطبيعي)

المتغيرات	اختبار الاعتدالية					
	Kolmogorov–Smirnova			Shapiro–Wilk		
	Statistic	df	Sig.	Statistic	df	Sig.
دعم المحروقات	.410	20	.000	.659	20	.000
معدل نمو اجمالي الناتج المحلي	.196	20	.042	.888	20	.024
معدل التضخم	.247	20	.002	.787	20	.001
معدل البطالة	.128	20	.200*	.974	20	.831

المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى التحليل الإحصائي

من الجدول السابق نجد أن مستوى الدلالة لبعض متغيرات الدراسة في الاختبارين (Kolmogorov–Smirnova وShapiro–Wilk) غير دالة إحصائية عند مستوى 0.05؛ حيث بلغت قيمة (Sig) قيم أكبر من (0.05) وللبعض الاخر دال احصائيا عند مستوى 0.05؛ حيث بلغت قيمة (Sig) قيم أقل من (0.05) وهو ما يبين أن هناك بعض المتغيرات تتبع التوزيع الطبيعي وبعض المتغيرات لا تتبع التوزيع الطبيعي مما يشير إلى وجود انحراف عن التوزيع الطبيعي ولكن يلاحظ أن المتغيرات التي لا تتبع التوزيع الطبيعي أن قيم إحصاء شابيرو–ويلك تراوحت بين (0.659–0.888)، وهي قيم قريبة من الواحد الصحيح، الأمر الذي يعكس أن درجة الانحراف عن التوزيع الطبيعي ليست كبيرة وفي هذه الحالة يمكن الاعتماد على نظرية الحد المركزي التي تفيد بأن توزيع متوسطات العينة يميل إلى الاقتراب من التوزيع الطبيعي، مما يسمح باستخدام الاختبارات المعلمية بثقة مقبولة ومنها يتحقق شرط الاعتدالية (Field, 2018)

نتائج التحليل الوصفي:

1- قيمة دعم المحروقات خلال الفترة (2006- 2025)

يتبين ان قيمة المتوسط الحسابي لمتغير دعم المحروقات في ليبيا خلال فترة الدراسة بلغت 16.21 مليار دينار ليبي بانحراف معياري 22.29 وبلغت اعلي قيمة 70 مليار دينار ليبي عام 2025 وادني قيمة 1.2 مليار دينار ليبي عام 2006 بمعدل تزايد سنوي بلغ 18.9 % خلال فترة الدراسة (2006- 2025)

شكل (1) تطور قيمة دعم المحروقات خلال الفترة (2006- 2025)

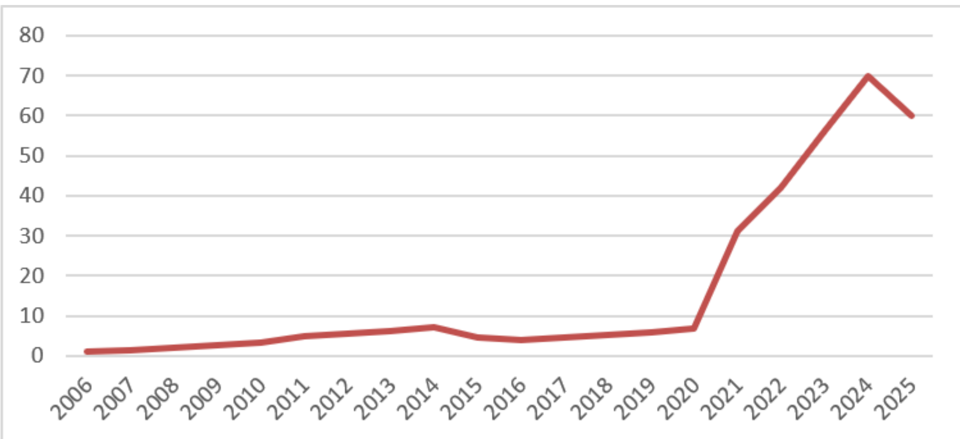

2- معدل نمو اجمالي الناتج المحلي خلال الفترة (2006 -2025)

يتبين ان قيمة المتوسط الحسابي لمتغير معدل نمو اجمالي الناتج المحلي خلال فترة الدراسة بلغت 2.58 % بانحراف معياري 27.33 وبلغت اعلي قيمة 86.83 %عام 2012 وادني قيمة -50.34 %عام 2011 بمعدل تناقص سنوي بلغ 0.85 % خلال فترة الدراسة (2006 -2025)

شكل (2) تطور معدل نمو اجمالي الناتج المحلي خلال الفترة (2006 -2025)

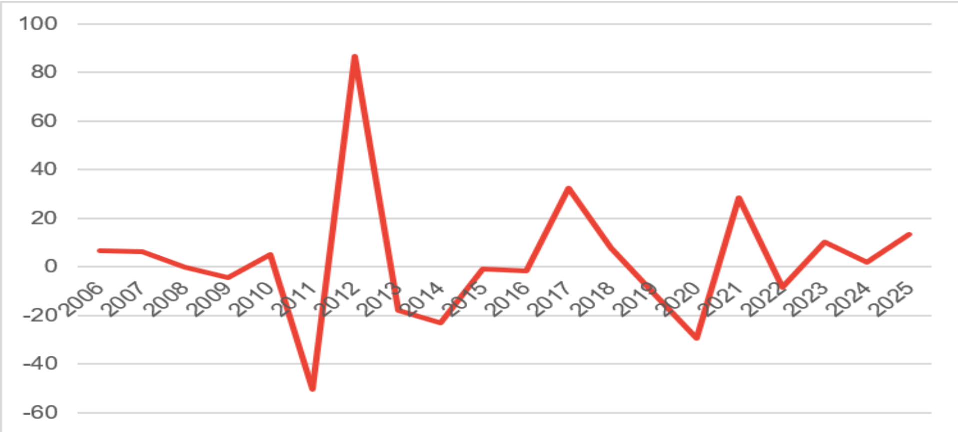

3- معدل التضخم خلال الفترة (2006 -2025)

يتبين ان قيمة المتوسط الحسابي لمتغير معدل التضخم خلال فترة الدراسة بلغت 6.91 % بانحراف معياري 7.82 وبلغت اعلي قيمة 25.85 % عام 2021 وادني قيمة -2.16 %عام 2020 بمعدل تزايد سنوي بلغ 0.47 % خلال فترة الدراسة (2006 -2025)

شكل (3) تطور معدل التضخم خلال الفترة (2006 -2025)

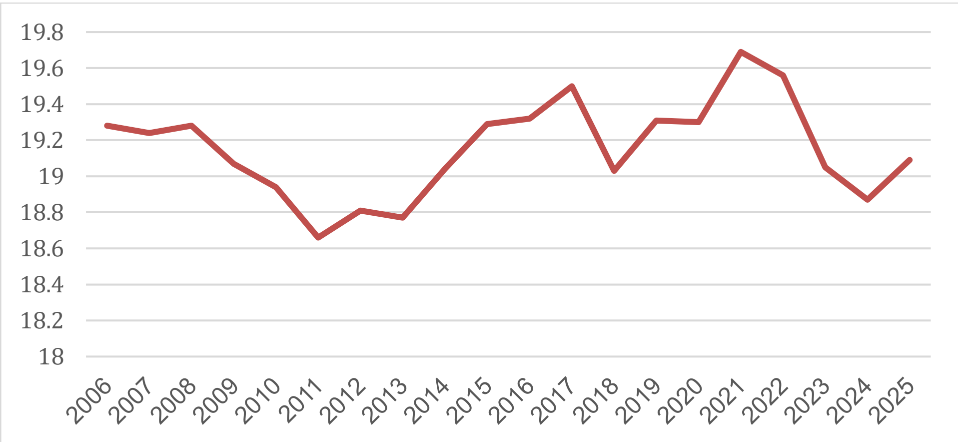

4- معدل البطالة خلال الفترة (2006 -2025)

يتبين ان قيمة المتوسط الحسابي لمتغير معدل البطالة خلال فترة الدراسة بلغت 19.16 % بانحراف معياري 0.27 وبلغت اعلي قيمة 19.69 % عام 2021 وادني قيمة 18.66 % %عام 2011 بمعدل تزايد سنوي بلغ 0.1 % خلال فترة الدراسة (2006 -2025)

شكل (4) تطور معدل البطالة خلال الفترة (2006 –2025)

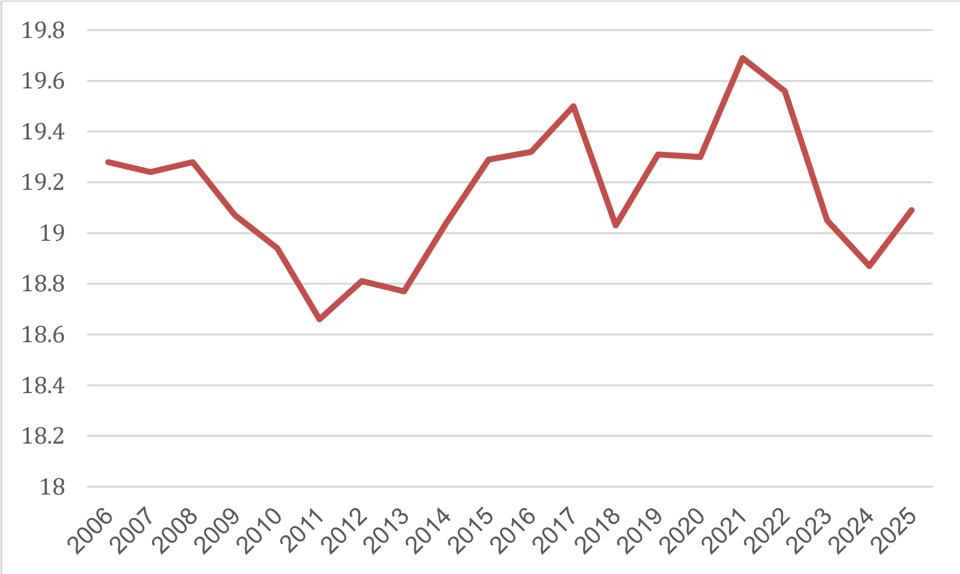

جدول (2) تطور متغيرات الدراسة خلال الفترة (2006 –2025)

السنة	دعم المحروقات (مليار دينار ليبي)	معدل نمو اجمالي الناتج المحلي (%)	معدل التضخم (%)	معدل البطالة (%)
2006	1.2	6.50	1.46	19.28
2007	1.5	6.23	6.25	19.24
2008	2.1	-0.16	10.36	19.28
2009	2.6	-4.40	2.46	19.07
2010	3.2	5.03	2.80	18.94
2011	4.8	-50.34	15.52	18.66
2012	5.5	86.83	6.06	18.81
2013	6.2	-18.00	2.61	18.77
2014	7.0	-23.04	2.43	19.04
2015	4.5	-0.84	10.40	19.29
2016	4.0	-1.49	25.85	19.32
2017	4.6	32.49	25.80	19.50
2018	5.2	7.94	13.17	19.03
2019	6.0	-11.20	-2.16	19.31
2020	6.8	-29.46	1.45	19.30
2021	31.0	28.30	2.87	19.69
2022	42.0	-8.30	4.51	19.56
2023	56.0	10.20	2.37	19.05
2024	70.0	1.90	2.13	18.87
2025	60.0	13.40	1.80	19.09

المصدر: من اعداد الباحث بالاستناد إلى التقارير والنشرات الاقتصادية الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي وعن البنك الدولي خلال الفترة (2006–2025)

العلاقات القياسية بين متغيرات الدراسة

من أجل قياس وتحليل العلاقات بين المتغير المستقل وهو (قيمة دعم المحروقات) والمتغيرات التابعة وهي (معدل نمو اجمالي الناتج المحلي، معدل التضخم، معدل البطالة) خلال فترة الدراسة (2006 –2025) تم حساب العلاقات القياسية بين المتغير المستقل والمتغيرات التابعة خلال فترة الدراسة باستخدام مجموعة من الاختبارات القياسية مثل اختبار ديكي– فولر الموسع وإختبار التكامل المشترك لإختبار العلاقة بين المتغيرات واختبار فترات الابطاء الزمني وجاءت النتائج كما يلي:

جدول (3) العلاقات القياسية بين متغيرات الدراسة

العلاقات القياسية	المتغير التابع	المتغير المستقل	فترة ابطاء المتغير التابع	الفرق للمتغير المستقل	التكامل المشترك
1	معدل نمو اجمالي الناتج المحلي	دعم المحروقات	4	1	يوجد تكامل
2	معدل التضخم	دعم المحروقات	2	1	يوجد تكامل
3	معدل البطالة	دعم المحروقات	1	1	يوجد تكامل

من اعداد الباحث استنادا للتحليل الاحصائي

يتبين من الجدول السابق (3) ما يلي:

- وجود تكامل مشترك بين دعم المحروقات ومعدل نمو اجمالي الناتج المحلي وهو ما يوضح إمكانية تطبيق نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) وتبين فترة الابطاء للمتغير التابع ان تأثير دعم المحروقات على معدل نمو اجمالي الناتج المحلي يظهر بعد أربع فترات زمنية وكذلك يوضح الفرق للمتغير المستقل أن التغيرات في حجم دعم المحروقات تؤثر على معدل نمو اجمالي الناتج المحلي في نفس الفترة الزمنية مما يعني أن هناك أثر في الاجل الطويل
- وجود تكامل مشترك بين دعم المحروقات ومعدل التضخم وهو ما يوضح إمكانية تطبيق نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) وتبين فترة الابطاء للمتغير التابع ان تأثير دعم المحروقات على معدل التضخم يظهر بعد فترتين زمنيتين وكذلك يوضح الفرق للمتغير المستقل أن التغيرات في حجم دعم المحروقات تؤثر على معدل التضخم في نفس الفترة الزمنية مما يعني أن هناك أثر في الاجل الطويل
- وجود تكامل مشترك بين دعم المحروقات ومعدل البطالة وهو ما يوضح إمكانية تطبيق نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) وتبين فترة الابطاء للمتغير التابع ان تأثير دعم المحروقات على معدل البطالة يظهر بعد فترة زمنية واحدة وكذلك يوضح الفرق للمتغير المستقل أن التغيرات في حجم دعم المحروقات تؤثر على معدل البطالة في نفس الفترة الزمنية مما يعني أن هناك أثر في الاجل الطويل

اختبار فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى: يوجد تأثير ذي دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 لرفع الدعم عن المحروقات في ليبيا على معدل نمو إجمالي الناتج المحلي

١

جدول (4) نموذج الانحدار الخطي البسيط لاختبار الفرضية الاولى

<table>
<tr><td colspan="7">ملخص النموذج Model Summary</td></tr>
<tr><td colspan="3">معامل الارتباط R</td><td colspan="2">معامل التحديد R^2</td><td colspan="2">معامل R^{-2} Adjusted</td></tr>
<tr><td colspan="3">0.095</td><td colspan="2">0.009</td><td colspan="2">−0.046</td></tr>
<tr><td colspan="7">تحليل التباين ANOVA</td></tr>
<tr><td colspan="2">النموذج</td><td>مجموع المربعات</td><td>درجات الحريةDf</td><td>متوسط المربعات</td><td>F</td><td>Sig F</td></tr>
<tr><td colspan="2">الانحدار</td><td>127.880</td><td>1</td><td>127.880</td><td rowspan="3">0.164</td><td rowspan="3">0.691</td></tr>
<tr><td colspan="2">الباقي</td><td>14065.090</td><td>18</td><td>781.394</td></tr>
<tr><td colspan="2">المجموع</td><td>14192.970</td><td>19</td><td></td></tr>
<tr><td>المتغير التابع</td><td>النموذج</td><td>B</td><td>الخطأ المعياري</td><td>Beta</td><td>T</td><td>Sig T</td></tr>
<tr><td rowspan="2">معدل نمو اجمالي الناتج المحلي</td><td>الثابت Constant</td><td>.693</td><td>7.799</td><td></td><td>.089</td><td>.930</td></tr>
<tr><td>قيمة دعم المحروقات</td><td>.116</td><td>.288</td><td>.095</td><td>.405</td><td>.691</td></tr>
</table>

المصدر: من اعداد الباحث استنادا إلى التحليل الإحصائي

اتضح عدم معنوية النموذج حيث أن قيمة F ليست ذات دلالة احصائية عند مستوى 0.05 حيث كانت قيمة (Sig F) = 0.691 وهي قيمة أكبر من 0.05 أي أن قيمة F المحسوبة أقل من قيمة F الجدولية وعدم وجود تأثير ذي دلالة إحصائية لرفع الدعم عن المحروقات في ليبيا على معدل نمو إجمالي الناتج المحلي عند مستوى 0.05 حيث كانت قيمة (Sig T) = 0.691 وهي قيمة أكبر من 0.05 أي أن قيمة T المحسوبة أقل من قيمة T الجدولية مما يبين عدم صحة الفرضية الاولى للدراسة

الفرضية الثانية: يوجد تأثير ذي دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 لرفع الدعم عن المحروقات في ليبيا على معدل التضخم

جدول (5) نموذج الانحدار الخطي البسيط لاختبار الفرضية الثانية

<table dir="rtl">
<tr><th colspan="7">ملخص النموذج Model Summary</th></tr>
<tr><th colspan="3">معامل الارتباط R</th><th colspan="2">معامل التحديد R^2</th><th colspan="2">معامل R^{-2} Adjusted</th></tr>
<tr><td colspan="3">0.316</td><td colspan="2">0.100</td><td colspan="2">0.050</td></tr>
<tr><th colspan="7">تحليل التباين ANOVA</th></tr>
<tr><th colspan="2">النموذج</th><th>مجموع المربعات</th><th>درجات الحريةDf</th><th>متوسط المربعات</th><th>F</th><th>Sig F</th></tr>
<tr><td colspan="2">الانحدار</td><td>116.261</td><td>1</td><td>116.261</td><td rowspan="3">2.000</td><td rowspan="3">0.174</td></tr>
<tr><td colspan="2">الباقي</td><td>1046.543</td><td>18</td><td>58.141</td></tr>
<tr><td colspan="2">المجموع</td><td>1162.804</td><td>19</td><td></td></tr>
<tr><th>المتغير التابع</th><th>النموذج</th><th>B</th><th>الخطأ المعياري</th><th>Beta</th><th>T</th><th>Sig T</th></tr>
<tr><td rowspan="2">معدل التضخم</td><td>الثابت Constant</td><td>8.706</td><td>2.127</td><td></td><td>4.092</td><td>.001</td></tr>
<tr><td>قيمة دعم المحروقات</td><td>-.111</td><td>.078</td><td>-.316</td><td>-1.414</td><td>.174</td></tr>
</table>

المصدر: من اعداد الباحث استنادا إلى التحليل الإحصائي

اتضح عدم معنوية النموذج حيث أن قيمة F ليست ذات دلالة احصائية عند مستوى 0.05 حيث كانت قيمة (Sig F) = 0.174 وهي قيمة أكبر من 0.05 أي أن قيمة F المحسوبة أقل من قيمة F الجدولية وعدم وجود تأثير ذي دلالة إحصائية لرفع الدعم عن المحروقات في ليبيا على معدل التضخم عند مستوى 0.05 حيث كانت قيمة (Sig T) = 0.174 وهي قيمة أكبر من 0.05 أي أن قيمة T المحسوبة أقل من قيمة T الجدولية مما يبين عدم صحة الفرضية الثانية للدراسة

الفرضية الثالثة: يوجد تأثير ذي دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 لرفع الدعم عن المحروقات في ليبيا على معدل البطالة

جدول (6) نموذج الانحدار الخطي البسيط لاختبار الفرضية الثالثة

<table dir="rtl">
<tr><th colspan="6">ملخص النموذج Model Summary</th></tr>
<tr><th colspan="2">معامل الارتباط R</th><th colspan="2">معامل التحديد R^2</th><th colspan="2">معامل R^{-2} Adjusted</th></tr>
<tr><td colspan="2">0.001</td><td colspan="2">0.000</td><td colspan="2">-0.056</td></tr>
<tr><th colspan="6">تحليل التباين ANOVA</th></tr>
<tr><th>النموذج</th><th>مجموع المربعات</th><th>درجات الحريةDf</th><th>متوسط المربعات</th><th>F</th><th>Sig F</th></tr>
<tr><td>الانحدار</td><td>.000</td><td>1</td><td>.000</td><td rowspan="2">0.000</td><td rowspan="2">0.996</td></tr>
<tr><td>الباقي</td><td>1.389</td><td>18</td><td>.077</td></tr>
</table>

المتغير التابع	النموذج	B	الخطأ المعياري	Beta	T	Sig T
المجموع		1.389	19			
معدل البطالة	الثابت Constant	19.155	.078		247.123	.000
	قيمة دعم المحروقات	1.600E-5	.003	.001	.006	.996

المصدر: من اعداد الباحث استنادا إلى التحليل الإحصائي

اتضح عدم معنوية النموذج حيث أن قيمة F ليست ذات دلالة احصائية عند مستوى 0.05 حيث كانت قيمة (Sig F) = 0.996 وهي قيمة أكبر من 0.05 أي أن قيمة F المحسوبة أقل من قيمة F الجدولية وعدم وجود تأثير ذي دلالة إحصائية لرفع الدعم عن المحروقات في ليبيا على معدل البطالة عند مستوى 0.05 حيث كانت قيمة (Sig T) = 0.996 وهي قيمة أكبر من 0.05 أي أن قيمة T المحسوبة أقل من قيمة T الجدولية مما يبين عدم صحة الفرضية الثالثة للدراسة

استنتاجات الدراسة

1) تبين أن هناك تكامل مشترك بين قيمة دعم المحروقات وكلا من معدل نمو اجمالي الناتج المحلي ومعدل التضخم ومعدل البطالة عند مستوى معنوية 0.05
2) حياد البطالة والتضخم والنمو: أثبت الجانب القياسي للدراسة عدم وجود تأثير إحصائي لرفع الدعم على البطالة والتضخم أو نمو الناتج المحلى، وتفسير ذلك تطبيقيًا هو الطبيعة الريعية للاقتصاد الليبي (النفط يمثل 60% من الناتج)؛ فالأسعار والنمو والعمل يرتبطان بسعر الصرف وحجم الإنفاق الحكومي وليس بكلفة الوقود المحلية وحدها
3) تبين تزايد قيمة دعم المحروقات بمعدل سنوي بلغ 18.9 % بينما تناقص معدل نمو اجمالي الناتج المحلي بمعدل سنوي بلغ 0.85% في حين تزايد معدل البطالة بمعدل سنوي بلغ 0.1 بينما تزايد معدل التضخم بمعدل سنوي بلغ 0.47% خلال فترة الدراسة (2006 -2025)
4) تبين عدم وجود تأثير ذي دلالة إحصائية لرفع الدعم عن المحروقات في ليبيا على معدل نمو إجمالي الناتج المحلي عند مستوى 0.05 مما يبين عدم صحة الفرضية الاولى للدراسة وتختلف هذه النتيجة عن نتيجة دراسة الشيماء حجاج :2020 التي أوضحت وجود تأثير إيجابي
5) تبني عدم وجود تأثير ذي دلالة إحصائية لرفع الدعم عن المحروقات في ليبيا على معدل التضخم عند مستوى 0.05 مما يبين عدم صحة الفرضية الثانية للدراسة وتختلف هذه النتيجة عن نتيجة دراسة الشيماء حجاج :2020 التي أوضحت وجود تأثير إيجابي
6) تبين عدم وجود تأثير ذي دلالة إحصائية لقيمة دعم المحروقات على معدل البطالة عند مستوى 0.05 مما يبين عدم صحة الفرضية الثالثة للدراسة وهو ما يبين أن التوسع في الدعم العيني يُنعش اقتصاد التهريب والقطاع التمويلي الريعي على حساب القطاعات الإنتاجية (كالزراعة والصناعة)، مما يضعف توليد فرص عمل حقيقية.
7) كما يتضح أن الخيار التطبيقي الأمثل لليبيا ليس الرفع المطلق، بل وضع آليات لتحويل الدعم من عيني إلى نقدي مباشر لضمان الكفاءة وحماية السلم الاجتماعي.

التوصيات

1) العمل على اجراء المزيد من الدراسات والأبحاث التي يمكن من خلالها دراسة الآثار الاقتصادية لسياسة رفع دعم المحروقات للتعرف على الآثار الإيجابية والسلبية لهذه السياسة
2) الاهتمام بوضع قاعدة بيانات يمكن من خلالها معرفة السكان الذين يمكنهم الاستفادة من تحويل الدعم من عيني الى نقدي
3) العمل على زيادة قدرة السلطات الليبية على مواجهة تهريب الوقود من خلال توفير كافة الإمكانيات والاحتياجات التي تساهم في تحقيق ذلك
4) ضرورة وضع اليات يمكن من خلالها تحويل الدعم من عيني إلى نقدي وضمان وصوله الي مستحقيه
5) العمل على دراسة تجارب الدول الأخرى في رفع دعم المحروقات والاستفادة من هذه التجارب مع ما يتفق مع البيئة الليبية
6) توحيد السياسات والمؤسسات الاقتصادية من خلال التنسيق الكامل بين السياسة المالية (وزارة المالية) والسياسة النقدية (المصرف المركزي) لضمان استقرار سعر الصرف والسيطرة على مستويات الأسعار العامة، نظراً لكونهما المحركين الأساسيين للتضخم والنمو في الاقتصاد الليبي.

قائمة المراجع

المراجع:

1) الشيماء حجاج الصالون الاقتصادي، سياسة دعم المحروقات في ليبيا المشكلة وآفاق الحل، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – المجلد ،21 العدد 4 ، الصفحات .76 يونيو.2020
2) خالد علي: بحث عن " دور السياسات الاقتصادية في علاج مشكلة التضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 2004–2018 كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة مصراته – ليبيا.
3) دعاء محمد سعيد نونو، أماني خضير ، هيو بوتشيل، و محمود خليفة . : ". السياسة العامة لإصلاح منظومة الدعم الحكومي للطاقة فى مصر. المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، الصفحات .6 يونيو 2022
4) رشدي إبراهيم السيد : 2022 ""الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على الدعم الحكومي في مصر" لمجلة القانونية)مجلة متخصصة في الدراسات والبحوث القانونية(المجلد 12 – العدد ،2 الصفحات .
5) عبد الحكيم الطاهر عمر : دراسة " دعم المحروقات في ليبيا بين الرفع والإبقاء "مجلة صرمان للعلوم والتقنية Vol 6, No.2, Jun – Dec. 2024 Pages: 030 ~ 039
6) عبد الباسط الدوكالى : ورقة بحثية عن رفع الدعم عن المحروقات " المركز القومي للبحوث والدراسات العلمية "
7) محمد أحمد، إ لغاء دعم الوقود. الفوائد والخسائر، بوابة الوسط، مايو2017.
8) مصباح سالم أحمودة. (2026). معوقات مكافحة الفساد المالي والإداري وانعكاساته على الاقتصاد الليبي (دراسة تطبيقية من وجهة نظر أساتذة الجامعات الليبية). *Al-Farooq Journal of Sciences*, *2*(3), 1-15.
9) يونس الطيب أبو شيبة: دراسة عن " الآثار الاقتصادية لسياسة دعم المحروقات في ليبيا (دراسة تطبيقية على مدينة مصراتة" لمجلة العلمية لكلية الاقتصاد والتجارة القره العدد 39 ، ابريل 2024
10) Field, A.P. (2018) Discovering Statistics Using IBM SPSS Statistics. 5th Edition, Sage, Newbury Park.

التقارير:

1) تقرير الرقم القياسي لأسعار التضخم 2023 – الصرف المركزي الليبي .
2) دراسة استبدال الدعم السلعي بالدعم النقدي ، وزارة الاقتصاد ، ليبيا ، مايو ،2013ص6

المواقع الالكترونية :

1) https://www.albankaldawli.org/ar/country/libya/overview2023
2) https://www.cbe.org.eg/ar/monetary-policy/inflation/what-is-inflation
3)https://al-akhbar.com